خواطر حول ما يحدث 2-2

صرخة أمة ظلمها عصر إزدهار الشعوب وظلمت نفسها

عبدالله عباس
السليمانية

(2)

وباختصار لاتوجد وثيقة تذكر في العهد الملكي توثق نصا عنصريا ينكر وجود التنوع القومي والعرقي في العراق بالاضافة أن توثيق (العراق جزء من الامة العربية ....!!) هو احد المكاسب (الثورية) لانقلاب العسكري الذي قاده العسكر واصبح بعد تثبيت هذا النص حجة بيد الاتجاهات القومية من العسكر و المتعصبين القوميين ضد الكرد مما ادى الى ان المادة التي توثق (شراكة العرب والكرد في العراق) حبر على ورق وحدث ماحدث في المراحل اللاحقة وان هذا التغير السلبي الذي حدث في تموز 1958بالنسبة للكرد في الدولة العراقية فتح الباب لنوعين من العقد لم يخسر من خلالها غير مصير الكرد ،حيث انتفض الكرد في ايلول 1961فتح هذا الحدث وتوجه (الحكم الانقلابين) لانكار حق الكرد حتى للحد الذي كان موجودا قبل الانقلاب (بعد الانقلاب ولاول مرة توجه الحكم في بغداد الى عملية التعريب تجاه الوجود القومي للكرد مستغلين نص الدستوري –كما في ايران وتركيا –بأن العراق جزء من الامة العربية) النوع الاول للعقدة ان الانتفاضة 1961 فتح شهية ايران الشاه للتدخل المباشر لاول مرة ضد العراق مابعد 1958 و كذلك تركيا ، والعقدة في جانبها الثاني ان القادة الكرد اثناء الانتفاضة ضعفوا امام التدخل الخارجي للعراق لقضيتهم دون ان يكونوا في موقع القوة التي تسمح لهم بفرض مايطمحون من اجل تحقيق هدفهم القومي داخل الدولة العراقية بذلك (وحتى كتابة هذا المقال) اصبح قضيتهم تحكمها القوى الاقليمية الطامعة بعضهم مع البعض اولا وموحدة عندما يشعرون ان الانتفاضات الكردية يمكن ان تتوجه الى تغير جغرافية الاقليم بقوة القومية الكردية الموحدة او بتحريك القوى الطامعة في الهيمنة على استقلالية ارادة شعوب المنطقة وفي مقدمة هذا التوجه طبعا تقف مصدر القرار الامريكي الثابت في عدوانيتة تجاه شعوب المنطقة ومن اجل امن الدولة العبرية الاستيطانية .

(3)

امة مغلوبة على أمرها

تحدثنا كثيرا عن تشابه مصير الكرد والعرب نتيجة التحول الحاد الذي حدث في المنطقة بعد سقوط العثمانين و توزيع تركتها حسب رغبة الحلف الغربي المنتصر بضد طموحهم والاعيب الغرب العدواني لتنفيذ غدرهم بمصير الكرد والعرب سببه معروف للعالم وهو تنفيذ وعد بلفور لتحقيق امنية الصهاينة العدوانين والمنافيق والغدارين مزوري التاريخ عن طريق ميدفهم الاساسي (الغدر) ..!! ولكن المشكلة ليست هنا ،بل المشكلة الاساس تكمن في ان هولاء العدوانين (الغرب والصهاينة) خططوا لتنفيذ مايريدون تجاه شعوب المنطقة بشكل دقيق وذكي اساسه (فرق تسد) مشجعا كل ظواهر التفرقة ومانعا كل التوجهات الايجابية للوحده ، وتعاملوا مع ذلك بجد ،فكان منافذ التنفيذ في الوضعين الكردي والعربي (مع الاسف وحتى هذا الوقت ونحن عبرنا القرن العشرين و عبرنا عام العشرين من الفية الثالثة) للتفرقة ، اكثر انفتاح امامهم من الوضعين الفارسي والتركي وكان ذلك (ودائما نذكر : حتى الان) لتمسك كلا الطرفين كل على حده بوحدة المصير التاريخي والجغرافي ،كند بوجه طموحات القوى الوافدة من الغرب رغم انتصارهم ،ومن خلال تجاوب مع الكثير من اساسيات طموحهم وارادتهم ،كان طريق تحطيم الارادات الكردية العربية (خصوصا عندما اكتشفوا تجاوب الطرفي التركي والايراني مع هذا الهدف لان الغرب تجاوب مع الحلم الصهيوني في اختيار موقع تنفيذ وعد بلفور في عقر دار العرب الاسلامي ....!!!) .

فكان من نتائج اللعبة (المؤامرة) ان الروح القبلية العربية سهل تنفيذ الخطة ،فالذي يقرأ اخر لقاء مع الصحفي الكبير الراحل محمد حسنين هيل قبل رحيله وهو يتذكر باسى وحزن جلسات وزيري الخارجية (الفرنسي و البريطاني – المشهورين بتقسيم الشرق العربي والاسلامي تحت عنوان اسميهم سايكسبيكو) وكيف يقسمون اراضي العرب و يحددون حدودهم وحكامهم (أوفياً ء) في جلسة ليلية من الليالي الحمراء ويتبادلون كؤوس المشروبات الروحية ويضحكون على مصير الكل (أحياء) في الشرق العربي والاسلامي ..! وفي قراءة وضع ومصير الكرد و وطنهم ومخطط المحررين الغرب تشعر باللعبة الحقيرة نفسها التي يلعبون الان مع الكرد ،كانوا يسهلون حضور ممثليهم لمؤتمرات (يسمونها مؤتمرات تقرير مصير الشعوب) ومن يريد ان يقرأ وثائق هذه المؤتمرات وبروح حيادية يكتشف ان المتنفذين الاقوياء الحقراء الغرب ماكان يهمهم شيء في تلك المؤتمرات غير خداع و استعمال (أمراء العرب القبلين) و ممثلي الكرد الذين ماكانوا لهم حول ولا قوة امام سطوة ممثلي الترك والعجم وهؤلاء الامراء ضامنون مايريدونه كل حسب مصلحته هم نفس الغربين الان ليس فقط يخدعون الكرد بل لايزال يعتبرون ان هذا الشعب يستحق (مادة احتياطية) لارتفاعها وانزالها كما يريدون لأن تجارب اكثر من مئة لم يتوجه لاثبات ارادتهم الموحدة كما حال العرب كانوا ذلك الوقت 12 كيان الان وبدل حلم الوحدة اصبحوا 22 كيانا .لنترك العرب وحلمهم ،ونتوقف على مأساة الكرد ،كما نؤكد في جميع مواضيعنا حول مسيرة القوم (العظيم المغدور) الذي انتمي اليه ،ان ازمتها الرئيسيه بقدر الذي يتحمل مسؤوليتها قوى الغرب الغادر وحكام الاقطار الذين قسموا عليهم الكرد ارضا وشعبا ، بنفس القدر بل الاكثر ،من ذلك يتحمله من ظهروا وكانهم قادة الكرد اثناء الانعطافات التي كانت تحصل في المنطقة ،حيث لاترى ولاتقرأ انهم اختاروا الوقت و الموقف حسب دقة الوضع و قدرتهم و استيعاب مايدور حولهم عندما يتطلب الموقف حساب كل هذه الجوانب بذكاء القائد ،ومن حضهم عندما يظهر قائد له هذه الصفات فكان (ولايزال) اما يقتل او يورطونه بنوع من المعارك يموت فيه قهرا ،وذلك عندما تضيع الفرص امام تحولات التي تحصل في المنطقة والمؤسف أن مراجعة مراحل قضية الشعب الكردي يؤكد هذه الحقيقة المؤلمة جدا ،في موضوعنا السابق تحدثنا عن بعض من تلك الفرص واهم فرصة الان تسير الى ضياعها بشكل مؤلم هو تجربة اقليم كردستان العراق واكثر مايؤسف له في مراجعة مراحل هذه التجربة التي مرت عليها اكثر من عشرين عام ،انه و بعد احباط ماسميت بـ (عملية إستفتاء استقلال كردستان) .عندها اعتقد المخلصون من الكرد ان ماحدث سيؤدي الى وضع القادة الكرد امام مسؤولية وطنية وقومية ويتوجهون لاختيار الوحدة طريقا لتعويض خسارتهم في تلك العملية و عدم السماح بتوسيع الثغرات التي احدثها فشل الاستفتاء ،ولكن ومنذ بداية الاحباط توسعت الثغرات و تبادلت الاتهامات لحد تخوين بعضهم البعض بحيث بدل ان يتوجهوا موحدين لبغداد ،أن موقفهم هذا ادى الى تقوية الاطراف العنصرية وغير المؤمنة بالحق الكردي المشروع في بغداد ويعملون لاحباط اي عودة كردية قوية صاحب الحق في شراكة العراق الموحد الى بغداد.

تجربة حكم

اهم شيء مؤسف في تجربة حكم الاحزاب الكردية منذ انسحاب السلطة من مدن الاقليم ،ظهور مظاهر الغرور في ظرف كان بحاجه الى تصرف لرص الصفوف و التوجه الى رضا الشعب اولاً ،فبدل وضع الحجر الاساس لنوع من الادارة التي يضمن ادامتها ، كل طرف توجه لضمان ليدعم نفسه فقط دون تحسب مياتي به دخول هذه التجربة غدا من التحديات المصيرية المتعددة الجوانب حسب حساسية وضع المنطقة والواقع الكردي فيها ، واهم تحسب ان هذه الفرصة لم تاتي بها طرف اخر (المركز القرار العراقي في بغداد) من القناعة لفسح المجال امام الكرد لخوض التجربة ،بدل كل ذلك بدأت عندهم ظاهرة البحث عن (مقاعد) في ذلك الحكم بدلا من وضع اساس للارادة التي تستطيع ادارة الخدمة ،والذي يعوض الكرد عن سنوات الظلم الماضيه وتفتح امامهم مستقبل ضحوا من اجل الوصول اليه وهو حكم انفسهم ،فظهر من بين من وصل الى موقع المسؤولية بدأ يمني على الشعب بدل إرضاءه وبعد ظهور النفط دفعهم الغرور دون اي ضمان ملموس وتمردوا عن المركز رافعين شعار (استقلال اقتصادي) وهم يعرفون انهم ليسوا اصحاب استقلال اداري ليس فقط بسبب بغداد بل لانهم يعرفون انهم واقعون تحت ارادة دول اقليمية بحيث من الصعب عليم اتخاذ قرار استقلالية ادارية ،فمابالكم بالاقتصاد المرتبط بشريان الحياة من كل جوانبة ،وبعد الظهور السريع والمرعب لماسمي بالاستقلال الاقتصادي حيث لم يستطعوا دفع راتب المشروع للعاملين في مؤسسات سلطة الاقليم وفي المقدمة العاملين في مؤسسات التربية والتعليم و في جانب اخر يرى المواطن الكردستاني بوضوح وبشكل عملي بناء مولات و اسواق و اماكن ترفيه واغلقت المعامل و المصانع كان من تركة السلطة المركزية كمعمل السكاير والسكر و سمنت السليمانية و معمل نسيج اربيل وتعليب الفواكه في دهوك ....الخ وشجعوا الفلاحين لبيع اراضيهم الزراعية تم تحوله من قبل مقتدرين الى مزارع خاصة و.....الخ اما في مجال السياسة والثقافة ظهر نوع من الفوضى دون ان تشعر بوجود خصوصية للثقافة الكردية في حين ان السلطة عجزت عن دفع رواتب المعلمين ترى افتتاح المعاهد و مراكز لتعليم اللغات الاجنبية الاهلية في زيادة في المدن الكردية وظهر من على شاشات تلفزيونية مجموعة من المحللين كل اربعة اوخمسة منهم يحلل حسب وجهة نظر طرف من اطراف السياسية المتصارعة في ساحة الاقليم فقط مهمة كل واحد منهم انتقاد وفضح بالارقام فساد الطرف الاخر دون ان تسمع حتى بالاشاره الى طرح برنامج للاصلاح ، و كل واحد منهم يحسب نفسه خريج معاهد دراسات سياسية في ارقى الدول الاوربية او يقلد (اريك رولو الفرنسي واخر روبرت فيسك امريكي او توماس فريدمان ...الخ) يتحدثون يمينا ويسارا لايفهمهم المساكين من الشباب المتخرجين من الجامعات منذسنين ويقضون كل ايامهم بحثا عن اي (شغل ..!!) او فتح منفذ للهجرة ويسمون هذا الفوضى الاعلامي بالحرية والحوار الحر .... مهمتهم دغدة الشعور العاطفي لكل طرف ضد طرف او الاطراف الاخرى دون ان ترى او تسمع حتى ولو بالاشارة الى حل لكل هذه المشاكل التي تتوسع يوما بعد يوم ، ولايستغرب احد ان هذا الوضع في فوضى الاعلام وما يسمى بحرية الراي والراي الاخر ،ولانه يجري اساسا دون اسس علمية وسياسية مترنه ويعتمدون فقط على : تبادل التهم و دغدة عواطف لايستغرب احد اذا قلنا ان هذا التوجه ادى الى دفع الاكثرية الناس الى خيبة الامل لان لم يتحقق 20 بالمئة من كل ماتعهد به المسؤولين عن ادارة الامور في الاقليم

ولايستغرب احد أن اي اشارة الى ، بدليل من اي كائن بشري مهما كان اخلاصه وصدقه امام الناس او مسؤولين سيتهم بالخائن او اقله يتهم بانه من ازلام سلطة البعث علما ان اكثر من مسؤول على كرسي المسؤولية ظهر بعد سقوط بغداد كان لهم (أضابير) سميكة يؤكد تعاونهم مع النظام ....!!

(4)

حلم كردستان الكبير

واحدنا يحارب الاخر

حالنا الكرد ،كحال العرب ،يشهد الله كلما يرتفع صوت ونداء الوحدة هذا يعني هناك عمل لتفرقة اوسع مماهو موجود في لحظة ارتفاع النداء اي الدولتين العربيتين تتجه حتى ، ولو كشعار الى تكوين نوع من الوحدة ترى بسهولة تاسيس مكتب لتخريب هذا التوجة من بلد عربي قريب من حدود احدى الدولتين العربيتين ،واذا استوجب ياتي الجار بقوة من الغرب لاسقاط التوجة قبل الدخول في التجربة ،وهكذا نرى اكثر من صفحة مؤلمة في التجربة الكردية أيضاً ،عندما اعلنت القيادات الكردية في العراق التوجه نحو بناء سلطة فدرالية تمهيدا لاقناع حكومة المركز للاعتراف بهذا الاختيار بدلا من ان تبادر القوى الكردية ، الاخرى في اجزاء اخرى من وطن كردستان بتأييد اعلامي وهو اضعف الايمان ،اعلنت اكبر قوة كردية مناضلة من اجل استقلال كردستان بلسان قائدها (عبدالله اوجلان) قائلاً : (ان هذا الكيان الكردي في شمال العراق موجه اساسا لمعاداتنا ويجعلونه خنجرا ليطعنونا به وهو تهديد مباشر لشمال العالم العربي و غرب ايران وجميع شعوب المنطقة / لقاء مع اوجلان في مجلة –الوسط 1998/ 4 / 13 في 324 العدد – اجرى اللقاء ابراهيم الزبيدي – نص نقل من صحيفة الاتحاد لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني –العدد 264 في 25/ 4 / 1998. كما قلنا ان حال الكرد ،كحال العرب ،أن أطرافهم السياسية ،يتحدون بصعوبة ،وإذا حصل ذلك سيكون من اجل مواجهة طرف او اطراف اخرى من العرب ومن الغريب يحصل ذلك بدعم القوى الخارجه عن ارادة القومية للامة ....!! فحالنا نحن كحال الاخوة العرب ، وطننا مجزء على اربع دول ، وطموحنا أن نتحرر ويكون لنا كيان قومي ،وهذا الطموح مشروع بكل مقاييس الارض والسماء ،فبعد ان حدث ماحدث ،في وجدان الانسان الكردي ،لم ينطف جذوة طموح الاستقلال القومي لياخذ مكانه الطبيعي بين القوميات الثلاث الاخرى .في الشرق الاوسط ،ولكن الاحداث السياسية في المنطقة والعالم و الدعم الدولي في الاعتراف باستقلالية الدول الذي وقع الكرد ارضا وشعبا ضمن حدودهم الدولية ،ورغم أن تلك الدول كما اشرنا لم ينظروا الى احترام خصوصيات القومية الكردية في بلدانهم حسب المعايير الدولية للمنظمات الدولية الملتزمه برعاية حقوق الانسان كما اشارنا بالوثائق في بداية الموضوع ،الا ان الطموح المشروع للكرد في الاستقلال في مراحل مابعد تثبيت سايكسبيكو في كل بلد من تلك البلدان اختصرت الى المطالبة باحترام خصوصياتهم القومية ضمن تلك الدول ،وحاولوا بشتى الطرق واحيانا بالتعاون مع بعض الاطراف الوطنيه ضمن دولهم ان يصلوا الى هذا الهدف بالطرق السلمية الا ان تجاوب الحكومات ليس هو عدم الاستجابة فقط بل توجهوا الى استعمال العنف الى اقصى حد لمواجهة صفحات النضال الكردي ،الى ان وصل استعمال القوه ضد طموح الكرد في العراق بعد انقلاب تموز 1958الى الذروة ،فتح هذا الموقف نظرا لمرحلة التي حدث فيه الثورة الكردية .

×××

ان الباب الذي استغلتها القوى الاقليميه لاستغلال انتفاضة الكرد عام لم ينغلق منذ ذلك اليوم بل 1961 اصبح موضوع ثابت في سياسات تلك الدول ،حيث ان الدولتين الاخيرتين (ايران وتركيا) اللتين قسم عليها الجزء الاهم من ارض كردستان ، كانوا حلفاء للنظام الذي اسقطه الانقلاب العسكري ، 1958 فتم استغلال هذا الحدث من قبلهم لاضعاف العراق من اجل ان لايتحول الحكم فيه الى بؤرة ضد التوجهات السياسية للحكومتين انقرة وطهران خصوصا ان الحكم العسكري وبدعم جنوني دون اي اساس موضوعي مستوعب من العراقيين من اليساريين في العراق الذي فتح الباب لدخول السوفيت في العراق ،من هنا ان بدء الاصطدام المسلح بين الحكم العسكري الموالي للسوفيت والكرد فتح الباب على مصراعيه لتدخل تركيا وايران وبدعم الغرب لاستغلال الحدث ،ولان الكرد في هذين البلدين لهم وجود واسع ولهم نفس الطموحات القومية لكرد العراق ،كان لابد ان يتوجه الحاكميون في انقرة وطهران للتعامل عن طريق (الخبث السياسي) يفرضون هم شروطهم (كاملا...!!) على حركة الثورة الكردية في العراق ،خصوصا موقف ايران الشاه .... ،من هنا فتح الباب للتدخل والذي جرى (بعكس الطموح القومي الكردي) اضافة الى دول المنطقة ،فتح امام كل الاطراف الخارجية عندما توجهوا الى استغلال الوضع الكردي ،ولكن المشكلة مميتة في هذا الموضوع ان بعض الاتجاهات في القيادة الكردية خضع بشكل مفرط لشروط الخارجية دون اي ضمان مما ادى الى ان يؤثر كل نوع من هذا التدخل بشكل سلبي على نفس الطموح الكردي في كافة اجزاء كوردستان الاخرى ،واخطر من ذلك ان الكيان الاستيطاني للدولة العبرية اصبح احد لاعبي في ساحة هذه القضية ...!

باختصار) ،ومانقوله شيء مؤسف ومؤلم لتاريخ الحركة القومية الكردية عندما ننظر اليها في جانبها المشروع لحقها في الانتفاض والثورة) ان الحركات الكردية ومنذ ستينات القرن الماضي اصبح ساحة تنافس بين اجهزة المخابرات دول الاقليم بالاضافة الى امتدادات نشاطات المخابرات الدولية الطامعة في المنطقة بذلك اصبح الوصول الى حقوق ، الكرد في اي جزء من اجزاء كردستان المقسم رهينة مصالح وتنافس بين هؤلاء .

وعندما يصل اي طرفين من الاطراف المتدخلة في الشأن الكردي يصبح حقوق الكرد هو الضحية ،عندما ضاق الامر بحزب العمال الكردستاني في تركيا اضطر قادته الى الخروج من الاراضي التركية ،توجهوا الى سوريا ،وحتى السياسي الامي يعرف ان هذا النظام لم يفتح حدوده لايمانه بحق الكرد لانه حرم الكرد على ارضه من ابسط حقوقة الانسانية (هوية القانونية لانتمائه الى سوريا –الجنسية –) ،امام هذا الواقع ،اليس من المنطق ان يفهم قادة ذلك الحزب انه وضع قوته في سلة جهة محاربة لطموحة القومي هدف ضمن استرتيجيته ؟ ويضيف ذلك الى (احتياطاته المضمونة) في صراعها الاقليمي مع تركيا ؟ و ...أليس هذا ماحصل ؟ وعندما عقد النظام السوري اتفاقا خدم في حينة مصالحه مع تركيا ،أصبحت هذه القوة الثورية التي كانت تعاهد لسنوات طويلة بتحقيق اماني شعبه القومية ،وان مقاتليها و زعيمهم ضاق بهم الارض بما رحب الى ان شاركت الجهات المخابراتية الدولية والاقليمية وكان موساد الحكم الاستيطاني العبري في المقدمة قدموا اوجلان مكبلا بالقيود الى النظام التركي ،علما ان ارض كردستان تركيا ،اوسع ارض للنضال المسلح والمقاومة ...

وبعد الانتكاسات التي واجهة الثورات الكردستانية ،وجاءت فرصة امام أقليم كردستان العراق ،بدل أن يتجهوا كل الوطنيين الكرد الى اختيار اسلوب التعاون البناء لهذه التجربة ،قام (ثوار كردستان ايران) وكذلك (العمال الكردستاني ،كل مجموعة مسلحة على حده باختيار مساحة من ارض اقليم كردستان على اساس جعله مناطق انطلاق للعمليات الثورية لاجبار حكوماتهم لاستجابة لهم .....!! بذلك وضعوا قيادات اقليم كردستان في موقف حرج جداً ،نسمع نتائجه يوميا ،بل أن العمال الكردستاني اعلن اخيرا اعتبار منطقة قنديل اقليما خاصا بهم خارج ادارة اقليم ذات حكم فدرالي معترف به دستوريا في العراق ،وان اي تصرف تجاه اختيارين حرجين من (ثوار كردستان ايران او تركيا) من قبل قيادات اقليم يعتبر (خيانة قومية .....!!!) لذا ترى ان سلطة الاقليم يتخبط في التعامل مع هذا الحرج...!!! من المعلوم بعد تذكير هذه الاحداث المعقدة في قضية شعب مصيره في المنطقة كان ضحية تعاملات غير منصفة وغادرة للقوي والمتنفذة في العالم والمنطقة ،وهو يتعقد يوم بعد اخر نتيجة لتخبط وقع فيها قيادات حركات القومية الكرديه في تعاملهم مع القوى المتنفذة اقليميا و دولياً وبالمقابل موقف والتصرف الشرس للقوى الحاكمة و المضادة لطموح الكرد القومية ،وانحطاط مايسمى بالمنظمات الدولية المسؤولة عن مساعدة حرية الشعوب حيث تحولت هذه المنظمات ايضا الى اداة بيد الاقوياء من القوى الاقليمية والدولية طالما لايتخلى عن ،ليس امام الكرد ، طموحه المشروع اختيارين كما تؤكد وقائع الاحداث ،وكل من الاختيارين بحاجة الى شجاعة في المبادرة ، وبطريقة موضوعية بعيدا عن العواطف المجردة بل ان يكون العقلانية سيد الموقف ،وأشار اكثر من وطني كردي الى اهمية هذاين الاختيارين ،فاما ان يبادر القادة الكرد في وطنهم كردستان المقسم بشجاعة الى التوحد وتاسيس منظمتهم القومية واختيار وقت ومكان لانطلاق مع دعوة للعالم بما يريدون ليكونوا في مستوى المسؤولية لمواجهة الحدث ،او يتفق قادة الاجزاء الاربعة بينهم ان يكون التعاون والعلاقة بينهم ينحصر في مجالات المشورة والبناء وينحصر نضال كل جزء ضمن بلده والتعاون مع القوى الوطنية في البلدان الاربعة للبناء وان يكون الكرد صاحب القرار وليس تابع و مطالب بالحقوق فقط .

ككاتب كردي وفي ظلمات هذا الوضع الذي يعيشه شعوب المنطقة ارى ان المقترحين في ظل الاعيب تلعبها القوى الظالمة و عملاء تلك القوى وتجار السياسة ومافيا لصوص ثروة المنطقة يدخلان ضمن دائرة الاحلام بعد ان وصل كل جهة (مع كل الاسف) الكردية الى وضع لارجعة فيها باتجاهات ايجابية ،ولكن ... لاضير ان نحلم ... وابوالمثل قال من زمان : (أنا اريد وانت تريد ... والله يفعل مايريد).

بمناسبة ذكرى وحدة مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 2-2

الوحدة والحضارة والتحرير والسيادة ورفض الطائفية

مبدر الويس
بغداد

وكانت من الأسباب التي أدت إلى هروب القوات المسلحة بأسلحتها الثقيلة من مدينة الموصل وسيطرة عصابات داعش الإجرامية عليها في حزيران عام 2014ومن ثم صلاح الدين والأنبار وغيرها من الأقضية والنواحي في غرب وشمال شرق العراق . وفي هذا السياق ، فبدلاً من أن تساهم الدولة في مكافحة الفساد المالي والإداري ، نجد أن بعض الكتل السياسية الحاكمة تستولي على الموارد المالية الناتجة عن السياحة الدينية بأسم إصلاح المراقد الدينية والعناية بها في حين إن ذلك من واجبات الحكومة الاتحادية الصرف على المرافق الدينية عند الحاجة وليس ذلك من مهمة بعض الكتل السياسية ، وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز في الحقوق والواجبات التي جاءت بها المادة الأولى من الدستور العراقي والتي تنص على النظام الديمقراطي في العراق . والتي تضمن الحريات العامة والمساواة بين المواطنين دون تمييز ، لذلك يجب أن تذهب موارد السياحة الدينية إلى البنك المركزي في الدولة وليس إلى أحزاب أو جهات معينة. خصوصاً وإن العراق يمر بضائقة مالية خانقة . إن كل ما ذكرته أعلاه من فساد إداري ومالي هو ناتج عن المحاصصة الطائفية وتدخل الدين في السياسية وهذا يتناقض تماماً مع المادة الأولى من الدستور التي تنص على إقامة نظام ديمقراطي ، لأن الديمقراطية فلسفة قانونية سياسية ترفض بطبيعتها بتدخل الدين في السياسة وبالعكس ، وهي كأسلوب لنظام الحكم بشكل علماني أي لا علاقة لها بالدين أو المذهب ، حيث أن مراقبة تطبيق الدستور على الوجه الأكمل ومراقبة القرارات الإدارية التي تصدرها الحكومة أو مؤسساتها هو من واجب القضاء ، فالقضاء يستطيع ألغاء أي قرار تصدره الحكومة الأتحادية إذا كان هذا القرار يتعارض مع الدستور كما يستطيع القضاء إلغاء القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية إذا كانت تتعارض مع الدستور ، كما يمكن للقضاء إلغاء القرارات التي تصدرها مرافق الدولة ومؤسساتها إذا كانت هذه القرارات تتعارض مع حقوق المواطنين وحرياتهم التي يحميها الدستور . لذلك فإن القضاء ومن خلال النائب العام ممثل الشعب إحالة أي شخص إلى القضاء إذا كانت هناك شائبة لدى هذا الشخص بالإثراء غير المشروع أو الكسب غير المشروع وما أكثر هؤلاء الأشخاص في نظام المحاصصة الطائفي في العراق حيث لم يتحرك القضاء للتحقيق مع هؤلاء الفاسدين الذين أستولوا على أموال الشعب بالأحتيال أو السرقة بحكم مراكزهم الوظيفية وبحكم إساءة أستخدام السلطة التي يتمتعون بها ، وإعادة هذه الأموال إلى الدولة وأن ينالوا عقابهم العادل . بيد أن القضاء لم يتحرك في هذا المجال ، حيث أن واجب القضاء الأساسي هو ممارسة الرقابة القضائية على كل ما يصدره البرلمان أو السلطة التشريعية من قوانين ومراقبة كما ذكرنا قرارات الحكومة ومؤسساتها كما أن واجب الحكومة إحالة الفاسدين الذين أستولوا على المال العام وهو مال الشعب – إلى القضاء –بيد أن ذلك لم يحدث لذلك أنتشر الفساد في مرافق الدولة ومؤسساتها وأصبح حديث المواطن العادي في الشارع . فالرقابة القضائية هي أحد عناصر الدولة القانونية ، حيث لا وجود لدولة قانونية بلا رقابة قضائية ، بيد أن قضاءنا في العراق مسيس ، وفاقد لحياديته وأستقلاله لذلك لم يمارس القضاء أي رقابة قضائية وجلب الفاسدين الذين سرقوا أموال الشعب المحاكم وهم معروفون لدى الشعب العراقي ، لينالوا جزاءهم العادل ، فالقانون الجنائي غني بوجود الأدلة والقرائن التي تكشف جرائم الأحتيال أو سرقة المال العام ، ومن هذه القرائن ظهور الثراء لدى الشخص بلا سبب مشروع ، دليل على أستيلاء هذا الشخص على المال العام . حيث لو كانت لدينا رقابة قضائية مستقلة لألغى القضاء كافة النتخابات البرلمانية منذ سقوط النظام السابق وحتى اليوم ، لأن كل هذه الانتخابات ومعها أنتخاب مجالس المحافظات تمت عبر رشا الناخبين بالمال السياسي أو بالوعود ، أو بالحشد الطائفي على أساس طائفي مذهبي أو ديني أو أستخدام التزوير للأصوات في صناديق الانتخابات أو بعد ذلك وهو أمر معروف للجميع ويردده المسؤلون في الدولة ورؤساء الكتل السياسية نفسها. ويذكرنا هذا في القضاء المصري في عهد حسني مبارك ، حيث في أحد الانتخابات البرلمانية تأكد للقضاء بوجود شائبة التزوير في فوز بعض المرشحين .

الغاء العملية

فأصدر القضاء حكمه بألغاء العملية الانتخابية ونتائجها وإعادة الانتخابات من جديد . هذا القضاء المصري المعروف بأستقلاله وحياديته ، وفي عهد حكم محمد مرسي (الأخوان) أصدر قرارات بصفته رئيساً للدولة وقال إن هذه القرارات تتمتع بالحصانة ، فأصدرت المحكمة الدستورية العليا فوراً قراراً قالت فيه (لا حصانة أمام القانون) وألغت هذه القرارات ، لذلك نحن في العراق في حاجة إلى مثل هذا القضاء الغير موجود حتى الآن ولا وجود في العراق مستقبلاً لأي قضاء يتمتع بالأستقلال والحيادية والمهنية في ظل نظام المحاصصة الطائفية التي ساهمت في فساد الدولة والمجتمع ، لأن القضاء المستقل والمحايد لايكون إلاّ في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يضمن فصل السلطات بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعدم تدخل أياً منها في شؤون السلطة الأخرى ، وهذا غير قائم في نظام المحاصصة الطائفية في بلادنا ، ولن يحدث مستقبلاً في المحاصصة الطائفية في بلادنا ، ولن يحدث مستقبلاً في ظل نظام أي حكومة تقوم ومؤسساتها على أساس المحاصصة . لذلك فإن أي إصلاح (وهو غير موجود) بقاء نظام المحاصصة الطائفية الفاسد فأنه لا يجدي نفعاً، بل إن نظام المحاصصة الطائفية لم يؤدي فقط إلى التمييز بين المواطن وإلى الفساد المتعدد الأشكال من مالي وإداري وسياسي وغيره بل أدى أيضاً إلى إنشاء مؤسسات لا وجود لها في أي نظام ديمقراطي مثل هيئة المساءلة والعدالة ، وهيئة النزاهة فوجود هذه المؤسسات يمثل تغولاً على أختصاص القانون الجنائي وإلغاء دوره في العقاب على كافة الجرائم بما فيها جرائم الأحتيال والسرقة والرشوة ، والتزوير التي أصبحت من أختصاص هذه الهيئات الجديدة ، لذلك فإن قيام نظام ديمقراطي حقيقي في العراق سوف يؤدي إلى إلغاء هذه المؤسسات ، وإلى الفصل بين السلطات ويؤدي كذلك إلى إلغاء المحاصصة الطائفية التي هي أساس الفساد في الدولة والمجتمع العراقي ، كما يؤدي قيام نظام ديمقراطي إلى عدم تدخل الدين في السياسة وبالعكس لذلك فإن الإصلاح الحقيقي هو حظر وبقانون ممارسة الأحزاب الدينية أو ذات مرجعية دينية في العمل السياسي كما هو شأن الدستور المصري الجديد.

تنافس الاحزاب

ويكون التنافس بين الأحزاب في الانتخابات على أساس المبادئ والأهداف والبرامج وغيرها التي يقدمها كل طرف ، وبغير هذه الإصلاحات وغيرها التي ذكرناها آنفاً في هذا البحث فإن الفساد في مختلف المجالات سوف ينتشر ويزداد مترافقاً ذلك مع أزدياد نسبة الفقراء الذي يصل إلى 50 بالمئة من أفراد الشعب العراقي والأمية التي تتجاوز 20 بالمئة من أبناء الشعب ، كما أدى نظام المحاصصة الطائفية الفاسد إلى فقدان العراق إلى حد بعيد ، وخصوصاً بعد دخول داعش الإرهابي للعراق عام 2014 وأحتلاله بعض المحافظات العراقية قبل أن يطرد منها نهائياً ، فهناك قواعد أمريكية ووجود عسكري تركي وقصف جوي وصاروخي تركي لقواعد حزب العمال الكردي التركي في مناطق عديدة في أقليم كردستان العراق ومناطق أخرى ، دون أخذ رأي الحكومة الأتحادية . كما أن هناك تصريحات لمسؤولين إيرانيين منها تصريح ولايتي مستشار السيد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية الإسلامية ومعه آخرون ، ذكر فيها بأن إيران تهيمن على ثلاث عواصم عربية هي بغداد ودمشق وبيروت .

وفي يوم 3/2/ 2018 ذكرت بعض محطات التلفزة العربية تصريحاً لمسؤول في الحرس الثوري جاء فيها إن القوات العسكرية في العراق وسوريا تمثل عمقاً أستراتيجياً لإيران ، ولن نجد أي مسؤول عراقي يرد على هذه التصريحات المستفزة . ويبدو في هذا الموقف إن (السكوت في معرض الحاجة بيان . إن تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات ، وعدم تدخل أي سلطة في شؤون السلطات الأخرى ، هو ضمان لحياد القضاء و أستقلاله ، وتحقيق العدالة في الأحكام القضائية ، أستناداً إلى النص الدستوري في النظام الديمقراطي في الغرب (وهو إن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون) . فالمحاصصة الطائفية لم تسبب الفساد المالي والإداري فقط ، وإنما أفسدت القيم الأساسية في المجتمع .

ختاماً إن ذكرى الوحدة تعود بنا إلى عصر النهوض الوطني والقومي في مواجهة الأستعمار والصهيونية ، ورفض كافة أشكال الهيمنة والتبعية للقوى الأجنبية ، والكفاح من أجل الوحدة والتحرر ، والكرامة العربية ، إنه العصر الذي قال فيه عبد الناصر (أرفع رأسك يا أخي لقد ولى عهد الأستعمار) مخاطباً بذلك الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، وبعد أفول هذا العصر ، عاد العرب من جديد تحت الهيمنة والتبعية والأستعمار ، كما هو شأنهم اليوم ..